

هذه المؤسسات الذين يضعون العقبات في وجه النشاط النقابي، بحجة أن النقابات ينبغي أن تعمل على تدعيم المؤسسات العربية، وتضمن صمودها في وجه إجراءات الاحتلال التي ترمي للتضييق عليها ومحاصرتها. وبالتالي فإن أصحاب هذه المؤسسات يعملون لالقاء أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية على كاهل العمال. ومثال بارز على ذلك ما حدث مع عمال شركة كهرياء القدس. صحيح أن الموقف الوطني للعمال واضح، كما أشار الرفيق أبو علي لكنهم قاموا باضراب ضد الشركة للمطالبة بتحقيق مجموعة من المطالب النقابية أيضاً. والحقيقة مع الأسف، أنه كان هناك موقف سلبي حيال النقابة والاضراب، بحجة أن الشركة وطنية، وأن العمال، في مطالبتهم بزيادة أجورهم وتحسين أوضاعهم، إنما يتسببون في ضرب الشركة. ولكن، في نهاية المطاف، اضطر أصحاب المؤسسة إلى الاندفاع لمطالب العمال. والواقع أنه يتعين على أصحاب المؤسسات العربية أن يجدوا لغة للتفاهم مع نقابات العمال بحيث يضمنون فعلاً صمود وبقاء هذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه توفير حياة لائقة للعمال في وجه الغلاء الفاحش الذي تعاني منه جماهير الأرض المحتلة.

إن النقابات تقوم بقسطٍ ملموس من النضال الوطني في مختلف أشكال النضال ضد الاحتلال. فنقابات العمال لها دور بارز سواء في الجبهة الوطنية أم في لجنة التوجيه الوطني، فهناك ممثل عن اتحاد النقابات في كل منهما. وقد برز هذا الدور حتى في الانتخابات البلدية، العام ١٩٧٦، حين رشح اتحاد النقابات ممثلين عنه في عدد من المجالس البلدية، ففازوا في الانتخابات. لذلك، ونتيجة لهذا الدور الوطني الذي تلعبه النقابات العمالية ضد الاحتلال فقد تعرضت إلى جملة إجراءات قمعية؛ حيث سجن العديد من قادتها، وأبعد العديد أيضاً، وهناك الآن بعض القادة تحت الإقامة الجبرية، بالإضافة إلى القانون الذي سن في العام الماضي والذي قضى بتعديل المادة ٨٢، من قانون العمل للحكم العسكري أن يتدخل في الانتخابات بشطب أسماء مرشحين لا يرضى عنهم بحجة أمنية. وبالتالي، فإن الحكم العسكري، يريد تفريغ الحركة النقابية من القوى الوطنية المناضلة ضد الاحتلال، مما يستلزم أن تواجه النقابات هذا الإجراء وترفضه.

أما فيما يتعلق بالنقابات المهنية، ونحن في معرض الحديث عن العمل النقابي، فإن لها دوراً نضالياً خاصاً، وهو ناشئ كذلك من الظروف الصعبة التي يتعرض لها المهنيون: الأطباء، والمهندسون، والمحامون، وسواهم، والتي تدفع أعداداً غير قليلة منهم للهجرة. ويبرز هذا الدور النضالي في تجمع النقابات المهنية، فليس من الصدفة أن لجنة التوجيه الوطني قد أنبثقت عن مؤتمر عقد في دار مجمع النقابات المهنية في القدس، وأن سكرتير مجمع النقابات هو، في الوقت نفسه، سكرتير لجنة التوجيه الوطني. وفي هذا المجال، لا بد من الحديث عن دور قطاعات أخرى، كالطلاب ومجالس الجامعات، فهي تلعب دوراً بارزاً، سواء على الصعيد المهني النقابي أو الوطني، ولا بد أيضاً من التوقف أمام وضع المعلمين، الذين يواجهون خطراً على قيام نقابة لهم. وكل ذلك يكشف أن الاحتلال يضع عقبات، أمام العمل النقابي، خصوصاً، إذا كان هذا العمل تصدياً له. فهو، مثلاً، يسمح بإنشاء النقابات العمالية، بحجة أنها كانت قائمة خلال فترة الحكم الأردني للضفة، لكنه يحول دون تأسيس المعلمين لنقابة خاصة